الأحد 20 ايار 2018

جمعية المرأة العاملة الفلسطينية للتنمية
عمارة الشركة العقارية الطابق الثالث
شارع الأنبياء، رام الله، فلسطين
https://www.pwwsd.org/ar

"العدالة المتأخرة حرمان من العدالة"

ترحب جمعية المرأة العاملة الفلسطينية للتنمية بقرار مجلس حقوق الإنسان حول تشكيل وإرسال لجنة دولية للتحقيق في أحداث غزة ، والاستخدام المفرط للقوة من قبل قوات الاحتلال الإسرائيلي. وقد أيد القرار 29 عضوا من أصل 47 دولة ، مع رفضين فقط من قبل الولايات المتحدة الأمريكية وأستراليا.

عبّر وزير الخارجية الفلسطيني رياض المالكي عن تأييده للقرار في بيان: "ان تشكيل مجلس حقوق الإنسان لجنة تحقيق دولية خطوة نحو إنصاف الشعب الفلسطيني"، وحث على التنفيذ السريع "لوقف جرائم الحرب الإسرائيلية".

جاء هذا القرار بعد مقتل أكثر من 60 مدني فلسطيني على أيدي قوات الاحتلال الإسرائيلي، أثناء مظاهرة سلمية، إحياءً لذكرى مرور 70 عاماً على نكبة 1948. منذ بدء "مسيرة العودة الكبرى" في 30 اذار ، قُتل 106 فلسطينيين ، من بينهم أطفال ومسعفون ، وجرح أكثر من 12 ألف آخرين ، واصيب كثير منهم بالذخيرة الحية.

يعيش حوالي مليوني نسمة من سكان غزة في حصار كامل خلال السنوات الـ11 الماضية ، مما أدى إلى تدهور شديد في الأوضاع الإنسانية والاجتماعية على جميع الجبهات ، مع 2-4 ساعات من الكهرباء يومياً ، وفرض حظر على المنتجات بما في ذلك الإمدادات الطبية والأدوية الأساسية والنقص الحاد في مخزونات المواد الغذائية و 97٪ من المياه غير الصالحة للشرب ومياه الصرف الصحي غير المعالجة وارتفاع مستويات البطالة والتدهور الخطير في الصحة العقلية للمواطنين خاصة الأطفال.

خلال الـ 70 سنة من النكبة المستمرة ، فشل المجتمع الدولي وبالأخص مجلس الأمن في تحقيق العدالة للشعب الفلسطيني وفي محاسبة إسرائيل على انتهاكاته للقانون الإنساني الدولي والقانون الدولي لحقوق الإنسان. لذلك تطالب جمعية المرأة العاملة الفلسطينية للتنمية ان لا يتم وضع هذا

القرار الثامن والعشرين على الرف بجانب القرارات والتقارير السابقة، وتحديدًا تقرير غولدستون وتقرير لجنة التحقيق المستقلة عن العدوان الإسرائيلي على غزة عام 2014. وتؤكد جمعية المرأة العاملة الفلسطينية للتنمية على أهمية أن يكون تقرير اللجنة الدولية حساس للنوع الإجتماعي، ليشمل أصوات النساء والفتيات الفلسطينيات.

أخيرا ، تدين جمعية المرأة العاملة الفلسطينية للتنمية أعمال العنف التي ترتكبها قوات الاحتلال الإسرائيلي ، وتطالب المجتمع الدولي بتحمل المسؤولية على عدم محاسبة إسرائيل على جرائمها البشعة التي لا نهاية لها ضد الشعب الفلسطيني ، كما تطالب بأن تكون جميع المعابر ونقاط التفتيش مفتوحة بكل الأوقات وتطالب أيضاً بالإنهاء الفوري لحصار غزة.

تأسست جمعية المرأة العاملة الفلسطينية للتنمية في عام 1981، وهي مؤسسة نسوية، جماهيرية، تنموية، حقوقية، تعليمية، تسهم في تطوير نضال النساء بأبعاده الوطنية والاجتماعية والتنموية. تؤمن المؤسسة أن تحرير النساء يرتبط ارتباطاً وثيقاً بإنهاء الاحتلال وإقامة دولة فلسطينية مدنية ديمقراطية كاملة السيادة .